مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار الخامس عشر
المجلد (٥) العدد (٢)
٢٠٢٤ (١-١٥)

الخطاب والتنمية مقاربة لسانية تداولية تكاملية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

رشيد العمارتي
أكاديمية فاس، مكناس الجهوية، المغرب

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٧ أغسطس ٢٠٢٤م

Abstract

This article aims to determine the intricate dialectical relationship and integrative interconnection between discourse and development. They have been precisely defined in a communicative context to fulfill this determination, considering that communicative linguistics provides the methodological framework and epistemological cover for this ambiguous, mercury-like, symbiotic relationship between discourse and development. Discourse is a linguistic formation where all linguistic levels interact and integrate to embody a communicative relationship between the speaker and the addressee in a specific context to achieve specific individual or institutional purposes and developmental goals. This requires placing this communicative relationship in its proper context according to its previous dimensions, unfolding communicative processes regulated by specific strategies. These communicative strategies, in their underlying structures, are subject to two essential factors: power and objectives. This sheds light on the close relationship between discourse and development, as the latter is also governed by power and governance based on organizational intent. This extends to influencing strategies derived from the preceding factors.

After studying discourse and development from a communicative

perspective, we revealed the hidden links and epistemological roots between them. This helped us work on the third stage of the article, which is the constructive stage centered around discourse and development. This stage was gradually and structurally elaborated, starting from defining the concept of communicativity and emphasizing the presence of the principles of engagement and participation in dialogue and discourse. This necessitates activating the new concept of power and the criteria of sound governance at the discourse level. The latter should respond to the rules of communication and refinement in a integrated dialectical duality, starting from the principle of cooperation by Paul Grice, focusing on the communication aspect. This extends to the rules of refinement represented by the principle of courtesy by Robin Lakoff, considering the refinement aspect and the principle of confrontation by Brown and Levinson, considering the action and the principle of maximum courtesy by Leech, considering the approach. From all these strategic principles, we derive solidarity, directional, suggestive, and persuasive strategies to eventually arrive at effective communicative strategies in the development process, with a proposal for a set of results and recommendations in the conclusion.

Keywords: Discourse, Development, Communicative, Discourse and Development Strategies, Courtesy, Refinement, Cooperation, Power, Governance, Solidarity, Speaker, Addressee, Context, Persuasion, Suggestion, Directional, Communication, Negotiation, Participation.

الملخص

تهدف هاته المقالة إلى تحديد العلاقة الجدلية الشائكة الترابطية التكاملية بين الخطاب والتنمية. حيث تم تحديدهما تحديدا تداوليا لإيفاء هذا التحديد بالغرض باعتبار أن التداولية توفر الإطار المنهجي، والغطاء الإبستمولوجي لتلك العلاقة الملتبسة الحربائية الزئبقية بين الخطاب والتنمية. فالخطاب هو تشكيلة لغوية تتفاعل فيها وتتكامل كل المستويات اللسانية لتجسد علاقة تخاطبية بين متكلم ومخاطب في سياق معين من أجل تحقيق مقاصد معينة قد تكون فردية أو مؤسساتية وبلوغ أهداف تنموية. مما يتطلب وضع تلك العلاقة التخاطبية في سياقها الصحيح وفق أبعادها السابقة لتتبلور من ذلك عمليات تخاطبية تنتظم وفق استراتيجيات معينة. تخضع تلك الاستراتيجيات التخاطبية في بنيتها العميقة إلى عاملين جوهريين هما: السلطة والمقاصد. وهذا يلقي بظلاله وثقله على العلاقة الوثيقة بين الخطاب والتنمية باعتبار أن هاته الأخيرة تتحكم فيها كذلك السلطة والحكامة القائمة على القصد

التنظيمي. حيث يمتد ذلك إلى التأثير على استراتيجياتها المنبثقة من العاملين السابقين.

وبعد دراسة الخطاب والتنمية دراسة تداولية تبينت لنا الروابط الخفية والجذور الإبستمولوجية بينهما؛ مما ساعدنا على العمل في المرحلة الثالثة من المقالة، وهي المرحلة التركيبية والمتمحورة حول الخطاب والتنمية، والتي تم تمفصلها بشكل تدريجي وبنائي بدءا من تحديد مدلول التداولية والتأكيد على مدى حضور مبدأي الإشراك والتشارك في الحوار والخطاب، مما يقتضي تفعيل المفهوم الجديد للسلطة، ومعايير الحكامة الرشيدة على مستوى الخطاب. لكي يستجيب هذا الأخير إلى قواعد التبليغ وقواعد التهذيب معا في ثنائية جدلية متكاملة تنطلق من مبدأ التعاون لبول غرايس والمقتصر على جانب التبليغ؛ لتمتد إلى قواعد التهذيب المتمثلة في مبدأ التأدب لروبين لاكوف والمعتبر لجانب التهذيب ومبدأ التواجه لبراون وليفنسون والمعتبر للعمل ومبدأ التأدب الأقصى لليتش والمعتبر للتقرب؛ ليتفرع عن كل هذه المبادئ الاستراتيجية التضامنية ،والاستراتيجية التوجيهية، والاستراتيجية التلميحية، والاستراتيجية الإقناعية لنخلص في النهاية للاستراتيجيات التخاطبية الناجعة في عملية التنمية مع اقتراح لمجموعة من النتائج والتوصيات في الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الخطاب، التنمية، التداولية، استراتيجيات الخطاب والتنمية، التأدب، التهذيب، التعاون، السلطة، الحكامة، التضامنية، المتكلم، المخاطب، السياق، الإقناعية، التلميحية، التوجيهية. التواصل، التفاوض، التشارك.

*** مقدمة**

إن التنمية صناعة لسانية تداولية تخطيطا وتنظيما، وتنفيذا وتقويما. وهي بذلك لا تتم إلا وفق علاقة إنسانية تفاعلية تبادلية في سياق معين؛ حيث تقوم كل علاقة إنسانية على مركزية التخاطب بدل التواصل؛ باعتبار أن التخاطب ينضبط بقواعد التهذيب قدر انضباطه بقواعد التبليغ التي يقتصر عليها التواصل، وهذا ما جعلني أعدل عن عنوان مقالتي الأول: "التواصل والتنمية، دراسة لسانية" إلى العنوان الجديد: "الخطاب والتنمية، دراسة لسانية تداولية."

وقد تم اختيار هذا الموضوع لاعتبارات لسانية علمية، ودواع تنموية واقعية تتمثل في الابتذال اللغوي والخطاب المتخشن الذي تروجه مؤسساتنا الرسمية داخليا وخارجيا، وكذلك التناقض المهول بين ما يجب أن يتصف به الخطاب التنموي حقيقة وبين ما يتصف به واقعا وفعلا. خصوصا مع تبني منظومة حقوق الإنسان والمفهوم الجديد للسلطة على المستوى النظري والإخلال بهما على المستوى التخاطبي المعيشي اليومي. عن طريق الإبقاء على الخطاب السلطوي التقليدي بدل الخطاب السلطوي الأفقي المنفتح العقلاني عند تعاملنا مع الآخرين في أغلبية مؤسساتنا الرسمية، واستمرارية ثقافة التعالي والتراتبية والهرمية في تلك المؤسسات رغم تبني النهج التسييري المعاصر المبني على الحكامة والحوار والتشارك في اتخاذ القرار.

وتمثل تلك الاعتبارات معوقات لسانية وتنموية حقيقية في الطريق إلى التنمية الشاملة والمتكاملة؛ وهذا في حد ذاته مبرر ومحفز قوي دعاني إلى العمل والاشتغال على الخطاب في علاقته بالتنمية وفق المنظور التداولي. مما يقتضي في البداية

وضع الخطاب في إطاره المرجعي التداولي تعريفا وتحديدا وتجلية لاستراتيجياته وأبعاده التنموية. لأنتقل بعد ذلك إلى تحديد التنمية ووضعها في سياقها التاريخي والتداولي وتحديد استراتيجياتها التخاطبية من أجل اكتشاف الروابط والجسور الخفية القائمة بين الخطاب والتنمية سلبا وإيجابا وكما وكيفا.

*** تعريف الخطاب**

يتبوأ الخطاب الصدارة في أي عملية تنموية، حيث يتحدد بكونه: "الملفوظ منظورا إليه من زاوية آليات وعمليات اشتغاله في التواصل"[1] أو بوصفه، بتعبير آخر أكثر اتساعا: "كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا، وهدف الأول التأثير على الثاني بطريقة ما"[2].ويكاد يجمع كل الباحثين الغربيين في الخطاب، وفي تحليل الخطاب، على ريادة: زهاريس في هذا المضمار، وأنه أول لساني حاول توسيع حدود موضوع البحث اللساني الذي كان قد توقف عند الجملة فقط، بجعله "يتعدى حدود الجملة إلى الخطاب بكامله"[3].أما طه عبد الرحمان فيعرف الخطاب بأنه: "كل منطوق به موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودا معينا"[4]. ويزيد عبد الهادي بن ظافر الشهري: "مع تحقيق أهداف معينة"[5]، حيث عمل على صياغة تعريف تركيبي مفاده أن الخطاب هو: كل منطوق به موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقاصد معينة مع تحقيق أهداف معينة" مستنبطا منه في الوقت ذاته مجمل مقومات الخطاب المتمثلة في: المتكلم والمخاطب والسياق والخطاب. والمعايير المؤثرة في تصنيف استراتيجياته المتجلية في: معيار العلاقة التخاطبية ومعيار شكل لغة الخطاب ومعيار هدف الخطاب، والعوامل الموجهة في اختيارها وهي القصد والسلطة،[6]

*** مقومات الخطاب والفعل التنموي**

يتأطر الفعل التنموي، إذن، بناء على تضافر مقومات الخطاب السابقة وتكاملها وهي على التوالي: المتكلم والمخاطب والسياق والخطاب؛ حيث يشكل المتكلم منبع العملية التخاطبية، إذ ينطلق من أطر مرجعية يتداخل فيها ما هو ذاتي وما هو موضوعي. ليرسل خطابه مضمنا إياه مقاصده وأهدافه المضمرة والمعلنة، وكاشفا في الوقت ذاته عن الكيفية التي يتعامل بها مع من يخاطبه إما بشكل أفقي أو بشكل عمودي سلطوي. بينما يتموقع المخاطب كمستقبل للخطاب المتضمن لمقاصد المتكلم وأهدافه التنموية؛ ليعمل على فهمه وتفكيكه، وتأويله قصد استجلاء تلك المقاصد والأهداف حتى يتسنى له تكوين تصور واضح يمثل بالنسبة إليه نقطة تحول وتدشين لعملية تخاطبية جديدة تلقي بظلالها وبثقلها على مسار العملية التنموية برمتها. ولذلك تتم العملية التخاطبية

---

[1] - ع الواسع الحميري، الخطاب والنص، المفهوم، العلاقة، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2008، ص: 91.

[2] - نفسه، ص: 91.

[3] - ع الواسع الحميري، الخطاب والنص، ص: 90.

[4] - طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، الطبعة الأولى 1998، ص: 215.

[5] - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 39.

[6]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ينظر مقدمة الكتاب ؛ فهي ملخصة لأهمية المنهج التداولي ولمفهوم الخطاب ومقوماته ولأهم استراتيجياته وفق المعايير والعوامل المذكورة أعلاه.

وفق علاقة جدلية يتفاعل فيها المتكلم والمخاطب حول مضمون الخطاب وطريقة تصريفه وتأويله، وتجسيد مقتضياته بشكل يتناسب مع السياق الذي يعتبر الإطار المرجعي المنظم لكل عملية تخاطبية ومبادرة تنموية؛ وذلك بنقل الفعل التخاطبي، والتنموي من مجاله العفوي الساذج إلى مجال المأسسة باعتباره فعلا ينتمي إلى الواقع المؤسساتي المؤطر بقوانين ذلك الواقع وأعراف المجتمع وتقاليده وبرامجه واستراتيجياته التنموية. تنتظم، إذن، كل عملية تخاطبية أو تنموية وفق مقومات مشتركة تتمثل في قطبي العلاقة التخاطبية والتنموية المتمثلين في المرسل والمرسل إليه اللذين يحاولان تزيل أهدافهما التنموية في سياق عملي إجرائي عبر استحضار كل متغيراته ومدى تأثيرها على الشكل اللغوي للخطاب وتشكيلته اللسانية؛ مما يقتضي انتظامه في استراتيجيات معينة بشكل يتوافق مع استراتيجيات التنمية.

*** تحديد استراتيجيات الخطاب ومعايير تصنيفها**

يتأسس كل فعل تخاطبي، إذن، بناء على استراتيجية معينة ،حيث يعرفها غاستون ميالاريه في المدخل التعريفي العام للكلمة بما يلي: "الاستراتيجية هي علم أو فن تركيب تنسيق الحركات / الأفعال في سبيل بلوغ هدف، إنها تطابق تخطيطا يمكن تحقيق نتيجة ما، مع افتراض أهداف متوخاة، ووسائل مفترضة مساعدة على ذلك"[1].إنها عملية مركبة ؛ حيث هناك تخطيط مسبق واستحضار للعناصر ومحاولة لتحقيق هدف من خلال الالتزام بخطة معينة ؛ فالمتكلم قبل أن يخاطب غيره فهو يتخير ألفاظه وينتقي أدواته اللغوية وفق استراتيجية تخاطبية معينة لتحقيق أهداف من خطابه مستحضرا العلاقات التخاطبية، وطبيعة السياق، ومتغيراته الذي ينتج فيه الخطاب. وقد أشار الجرجاني إلى ذلك بقوله: "هذا النظم الذي يتواصفه البلغاء، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله، صنعة يستعان عليها بالفكر لا محالة"[2]. وتحديده لنظم الكلام مخاطبا المتكلم: "تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"[3]. فصناعة الخطاب نتيجة حتمية لاستراتيجية تخاطبية تتداخل فيها بشكل جدلي علاقة تخاطبية بين طرفي الخطاب لتحقيق هدف معين من ذلك الخطاب وفق توظيف تشكيلة لغوية تجعل ذلك الخطاب يتخذ شكلا من الأشكال التخاطبية.

تتحدد كل استراتيجية خطابية، إذن، بناء على معيار العلاقة بين طرفي الخطاب، ومعيار شكل الخطاب، ومعيار هدف الخطاب[4] . يتدخل المعيار الأول في بناء استراتيجيات الخطاب بناء على طبيعة العلاقة المؤطرة لطرفي الخطاب؛ فإن كانت العلاقة أفقية انتفت السلطة وغاب التسلط، وساد التضامن والقرب والتودد والتعاون؛ حيث تسود الاستراتيجية التضامنية، وأما إن كانت العلاقة عمودية فذلك دليل على حضور السلطة والتسلط أحيانا؛ مما يهيئ الأرضية للاستراتيجية التخاطبية التوجيهية المتوسلة بأساليب

[1] - د. محمد حمود، تدريس الأدب، مطبعة النجاح، البيضاء، 1993، ص: 11.

[2] - عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، الطبعة الخامسة، 1424هـ-2004، ص: 51.

[3] - نفسه، ص: 49.

[4]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ينظر مقدمة الكتاب ؛ فهي ملخصة لأهمية المنهج التداولي ولمفهوم الخطاب ومقوماته ولأهم استراتيجياته وفق المعايير والعوامل المذكورة أعلاه.

الأمر والنهي والوعد والوعيد والترهيب. وبالعودة إلى المعيار الثاني حيث يتعلق الأمر بشكل الخطاب؛ فإن المتكلم يمكن أن يسلك مسلكين على مستوى بناء خطابه، إما مسلكا مباشرا حيث يتضح المعنى صراحة وبشكل شفاف. وإما أن يسلك مسلكا غير مباشر حيث يحضر التلميح والمجاز والكناية؛ إذ يذهب عبد القاهر الجرجاني في هذا الصدد بقوله في دلائل الإعجاز "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: "خرج زيد" وبالانطلاق عن "عمرو"، فقلت: "عمرو منطلق"، وعلى هذا القياس، وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن بذلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، [...].إلى أن يقول: "وإذا عرفت هذه الجملة، فههنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول: "المعنى" و"معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة و"معنى المعنى" أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يضفي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر ..."[1].

كما يشكل المعيار الثالث المتمثل في هدف الخطاب الفيصل بين الخطاب الممأسس أو المؤسساتي وبين الخطاب الساذج العابر؛ فالمتكلم لا ينتج خطابه إلا وهو مؤطر بخلفية معينة من أجل تحقيق أهداف ملموسة وإجرائية من خطابه. فالهدف من الخطاب هو الدافع الحقيقي من أجل التخاطب؛ حيث تنتظم استراتيجياته وفق ذلك الهدف بحسب الرغبة في الإقناع أو الإمتاع أو الإفحام أو الجمع بينها أو السيطرة والتسلط أحيانا أو التمويه والمغالطة والتبكيت والغلبة والتقليل من شأن المخاطب. مما يفتح الباب على مصراعيه كي تتدخل عوامل من خارج الخطاب تؤثر على استراتيجياته. فالمتكلم أو المخاطب يصرف أحيانا الخطاب وفق مقاصد معينة مع إظهار السلطة بواسطة الخطاب.

*** العوامل المؤثرة في اختيار استراتيجيات الخطاب**

بناء على ما سبق؛ رغم هيمنة معايير معينة كطبيعة العلاقة بين طرفي الخطاب وشكل هذا الأخير وأهدافه، وتأثير ذلك كله في تحديد واختيار استراتيجيات خطابية معينة وتوجيهها؛ فإنه يحضر في الوقت نفسه عاملان يؤثران في اختيار المتكلم لاستراتيجيات خطابه هما: المقاصد والسلطة. ويفصل القول في القصد جيدا الدكتور طه عبد الرحمان قائلا في معرض حديثه عن الكلام[2] : "فإنما حقيقته كاملة في كونه ينبني على قصدين اثنين: أحدهما يتعلق: "بالتوجه إلى الغير"، والثاني يتصل بـــ ‘‘إفهام هذا الغير" قصدا. حيث يزدوج القصد وفق مسارين هما: أن القصد هو الباعث على التخاطب وكذلك هو الموجه للعملية التخاطبية برمتها عن طريف استهداف المخاطب بذلك القصد مما يقتضي منه الإمساك به، والقدرة على تأويله تأويلا صحيحا. أما بالنسبة لعامل السلطة فهو عامل حاسم ومؤثر في التخاطب على مستوى بناء الخطاب؛ حيث يتمتع صاحب السلطة بالقدرة على توظيف ذلك في توجيه المخاطب والتأثير عليه. تبدو، إذن، العلاقة متكافئة بين منطلقات الخطاب ومرتكزات التنمية حيث يقومان على ضرورة وجود أطراف محددة تمارس الفعل التخاطبي والتنموي وفق شكل من الأشكال التخاطبية مع

[1] - عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 2004، ص: 262-263.

[2] - د. طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص: 214-215.

حضور عامل مهم وهيمنته فيهما معا ألا وهو مفهوم السلطة. إذ تتبلور استراتيجيات تخاطبية وتنموية قد تكون وفية للنموذج التقليدي وتقوم على الاستراتيجية التوجيهية السلطوية، وقد تكون استراتيجيات تواكب النموذج الحداثي العقلاني في استعمال السلطة؛ فتتحكم في ذلك استراتيجيات تضامنية وتلميحية وإقناعية. ومن أجل إضاءة العلاقة التكاملية بين الخطاب والتنمية أكثر فإن هذا يتطلب أولا النبش في مفهوم التنمية ومعايير تصنيفها وتحديد استراتيجياتها والعوامل المتحكمة فيها.

*** مفهوم التنمية ومعايير تطوره وتبلور استراتيجياتها**

إن العلاقة بين التنمية والخطاب هي علاقة بينية تكاملية؛ حيث برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية[1] . فهو لم يستعمل قبل ذلك بشكل كبير، والمصطلح الذي استخدم للدلالة على حدوث التطور كان هو: "التقدم" ؛حيث استعمل في البداية المفهوم في الفكر الكلاسيكي منذ الخمسينات والستينات "كمصطلح اقتصادي"[2] ؛ لتحضر التنمية بأبعاد اقتصادية صرفة ؛ مما أدى إلى إخفاق شامل في جميع المجالات. ، ومن هنا برز البعد الاجتماعي في التنمية الذي تم النظر وفقه مع مطلع السبعينات في مفهوم التنمية كعملية معقدة تتداخل فيها عدة أبعاد متنوعة تتفاعل فيما بينها هي: البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلا أنه ظلت النظرة الاقتصادية هي المحدد للعناصر المكونة للمعيار الاجتماعي ، لكن أمام المد الديموقراطي وشيوع ثقافة حقوق الإنسان ستخضع التنمية على مستوى التحديد إلى المعيار السياسي؛ حيث سيتبلور معه مفهوم جديد لها يقوده أمارتياسين المعتمدة بحوثه من طرف المؤسسات الدولية في قياس التنمية البشرية والذي يحدد التنمية في: "توسيع دائرة اختيارات الأفراد، وحرياتهم ومشاركتهم في صنع القرار"[3]. يتكامل، إذن، المعيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تحديد التنمية وينعكس ذلك على تحديد استراتيجياتها. حيث يستحيل اعتماد معيار واحد في تحديد ذلك؛ لأن التنمية عملية تكاملية تمتد لتشمل البعد العلائقي الاجتماعي وشكل النظام السياسي وطبيعة الشكل الاقتصادي المتبنى. كما أنه رغم تضافر تلك المعايير السابقة بكل أبعادها وتجلياتها في صياغة وبلورة الاستراتيجيات التنموية التي قد تكون وفية للنموذج التقليدي أو منفتحة على النموذج العقلاني الحداثي؛ فإن هناك بعض العوامل يظل تأثيرها حاسما ومؤثرا وموجها لتلك الاستراتيجيات ومدى القدرة على أجرأتها وتطبيقها على أرض الواقع ويتعلق الأمر هنا بعاملي السلطة والحكامة.

*** العوامل المؤثرة في التنمية واختيار استراتيجياتها**

تتأثر التنمية بالسلطة والحكامة باعتبارهما عاملين حاسمين في رسم استراتيجياتها المفصلية؛ لأن السلطة بآلياتها التدبيرية واستراتيجياتها التسييرية في علاقتها بالمسار التنموي سلاح ذو حدين: إما دعامة للتنمية، أو عامل من عوامل العرقلة لها، وهي تتأرجح على المستوى الإجرائي بين نمطين، نمط قديم يقف عائقا أمام التنمية[4] . ونمط جديد يتماشى مع

[1] - أحمد الطلحي، ثقافة التنمية، مطبعة أنفو-برانت، فاس 2007، ص: 14.
[2] - أحمد الطلحي، ثقافة التنمية، 2007، ص: 14.
[3] - أمارتياصن، التنمية حرية، شوقي جلال، ص: 10.
[4] - عبد العزيز أشرقي، العامل والمفهوم الجديد للسلطة، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2003، ص: 182.

حقوق الإنسان والمفهوم الجديد للسلطة؛ حيث يساهم في الإقلاع التنموي[1] . كما أن هناك عاملا آخر لا يقل شأنا عن السلطة ألا وهو عامل الحكامة الذي تطور بتطور مفهوم التنمية، وهي بذلك-أي الحكامة- ليس مطلبا حقوقيا وديموقراطيا وسياسيا، بل هو مطلب تدبيري تنموي يجعل الحكومة مجرد فاعل في صنع القرار بدل احتكار القرار، وتشكل منهجية جديدة لإعادة تنظيم وتأطير العلاقات وإعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع على جميع المستويات وفي كل القطاعات، [2]. وهذا كله سيلقي بثقله وظلاله على استراتيجيات التنمية.

*** استراتيجيات التنمية المنبثقة من العوامل والمعايير السابقة**

أمام تطور مفهوم التنمية، إذن، وإدماج الأبعاد الحقوقية والسياسية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في كل متكامل ومتناغم وتبني المفهوم الجديد للسلطة واعتماد الحكامة الرشيدة آلية تدبيرية تنموية، لا يسع الإدارة المغربية إلا أن توظف استراتيجيات تدبيرية تنسجم مع المتطلبات والمقتضيات السابقة. حيث يتوجب عليها أن تسلك في ذلك الاستراتيجية التضامنية التي تعتمد على الحكامة من خلال مبدأين اثنين من مبادئ الحكامة المحلية، وهما :مبدأ الثانوية الفاعل الذي يستحضر التعاون ، ويبعد كل أشكال النزاع والتضاد [3]، ومبدأ تنظيم التعاون والتعاضد ما بين الفاعلين، ويعزز ذلك بالاستراتيجية التشاركية التي ترتكز على التدبير التشاركي الذي يسمح بتطوير الإدارة التنموية من إدارة تدبيرية محصورة في الحدود الضيقة للمساطر القانونية والأجهزة الإدارية إلى[4]:إدارة تدبيرية تشاركية مع الفئات المستهدفة والمتدخلة، متحررة في استخدام الأساليب والآليات التنموية الممكنة.

لقد أضحت التنمية في حاجة ماسة وملحة كذلك للاستراتيجية التواصلية ؛ حيث يعتبر التواصل العمود الفقري لكل عملية تنموية، وترتكز تلك الاستراتيجية على أصول الحوار وضوابطه و التواصل الأفقي الذي تنتفي معه التراتبية وتحضر فيه نبرة الاعتبار للآخر مهما كانت خصوصياته والمحكوم بالقواعد التداولية الصحيحة المعتبرة[5].كما ينبغي تعزيز هاته الأخيرة بالاستراتيجية التفاوضية التي تستند إلى كون كل طرف من أطراف القضية التفاوضية لديه درجة معينة من السلطة والقوة والنفوذ لكنه في الوقت نفسه ليس لديه كل السلطة أو النفوذ أو القوة الكاملة لإملاء إرادته وفرضها إجباريا على الطرف الآخر.[6]

تتكامل، إذن، العلاقة بين الخطاب والتنمية على مستوى الأطر والمرتكزات والاستراتيجيات، لكن هذا لن يكتمل ويتوضح أكثر إلا بتجسيد ذلك التكامل بالبحث عن إطار حاضن لتلك العلاقة التكاملية بينهما. حيث تشكل التداولية رافدا منهجيا ومعرفيا لاحتضان أبعادهما ومعاييرهما واستراتيجياتهما المشتركة من أجل بلورة صيرورة تنموية

[1] - نفسه، ص: 183-184.
[2] - مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 8، 2008، ص: 10.
[3] - مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، ص: 27.
[4] - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ص: 120.
[5] - حسن مصدق، بورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، 2005، ص: 188.
[6] - في تقنيات التواصل، عمل مشترك، ص: 116-117.

تخاطبية منسجمة وفية للنموذج التداولي الحضاري المؤمن بقيم الحوار ومبادئ الإشراك والتشارك في صنع القرار والمتبني للنموذج التناوبي على السلطة.

*** الخطاب والتنمية**

تشكل التداولية رافدا أساسيا للتنمية والإطار الناظم لعلاقة الخطاب بهاته الأخيرة ؛ حيث تتموقع التنمية في صلب إشكالات الأولى واهتماماتها؛ إذ أن مفهوم التداولية الذي تم الاتفاق على اعتباره ترجمة موفقة للمفهوم الأجنبي "La pragmatique" مصدر صناعي: "من فعل تداولت" الأيدي الشيء الذي أخذته هذه مرة وهذه مرة، [...] وتداول القوم القضية تبادلوا فيها وجهات النظر[1].وتقوم التداولية على مركزية التأويل في فهم الكلام، والتأويل في أبعد تجلياته مفهوم جدلي يترع نحو التجديد والتحديث والابتداع والابتكار بدل الجمود والتكودن والسكون للمعنى الأصلي، بل إن التأويل يستند في أبعاده الدلالية إلى[2] "دلالة التداول الحضاري ودلالة التحاور الجدلي الحر، ودلالة التناوب على الكلام بعدالة ومساواة لاستجلاء الحقيقة المساهمة في الإقناع، والقابلة للإجماع، والمحققة للإشباع، كما تتضمن دلالة التأويل دلالة التحليل والتحويل والتبديل، فالمؤول محاور يضع في الاعتبار رأي الآخر انطلاقا من إيمانه القوي بنسبية وجهة نظره وهذا الإيمان هو الذي يدعوه، إلى الحذر من الوقوع فريسة اليقينية العمياء، وتلافي الطغيان القهري، والإكراه الذاتي، وتحاشي الإرغام القسري، وتجنب الاستبداد الظالم، وتفادي العنف الزجري، فحينما ينتصب العنف حاجزا أمام سيرورة الحوار الدائمة يضع حدا للتداول الذي يريد كسر قيود الكائن للانطلاق الحر إلى رحاب الممكن، ومن هذا المنطلق، تفضح التداولية سلبية الذاتية بتبيين إيجابيات الغيرية ...".

تتأسس التداولية في بعدها الحضاري على كون السلوك الإنساني يظل مشروطا باستحضار مكانة الآخر واعتبار حقه في كل ما هو متداول وقابل للنفع والانتفاع. فالفعل التداولي هو فعل عادل ولا مجال فيه للأنانية المفرطة أو المثالية المتعالية عن كل تشارك في اتخاذ القرار وتبادل مخرجات الحوار بشكل متكافئ. إن هاته السمات والمقومات الأخلاقية للتداولية ستؤثر لا محالة على الخطاب وشكله واستراتيجياته وتشكيلاته اللسانية في علاقة ذلك كله بالتنمية.

*** مقتضيات التداولية والمفهوم الجديد للسلطة والحكامة الرشيدة وتأثيرها على شكل الخطاب**

ترتكز ،إذن ، التداولية وتخضع في عمقها إلى مقتضيات المفهوم الجديد للسلطة والحكامة الرشيدة مما يقتضي تفعيلها على مستوى الخطاب؛ حيث إنهما يعتبران مفتاحين للتنمية وذلك لارتكازهما أيضا على الإشراك، والتشارك، والتشاور ،والتفاوض، وتذويب الفوارق ،والتواصل، والتعاون مع مختلف الشركاء قصد اتخاذ القرار الذي يأخذ شرعيته من الآليات التدبيرية السابقة، وهذا سيلقي بظلاله وثقله على الخطاب اللغوي الذي بدوره سينتقل من خطاب الإقصاء والتهميش في عهد السلطة القديمة إلى خطاب الاعتبار والتقدير في عهد المفهوم الجديد للسلطة ومرحلة الحكامة الرشيدة،

[1] - د. محمد سويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، ص: 191.

[2] - نفسه، ص: 232.

وحتى يتسنى له تحقيق هذه النقلة التاريخية، والمصيرية، والحاسمة والنوعية يلزم أن ينضبط بقواعد تحدد وجوه فائدته الإخبارية أو التواصلية، وهي ما يسمى بقواعد التبليغ، كما يلزم أن ينضبط بقواعد تحدد وجوه استقامته الأخلاقية أو التعاملية، وهي ما يسمى بقواعد التهذيب، فالخطاب الناجح أصبح يقاس اليوم بمدى حضور هذه القواعد في نسيجه اللغوي وتلويناته الصوتية، بل أصبح حضور ذلك محتما وضرورة في كل خطاب.[1]

*** ضرورة حضور قواعد التبليغ في الخطاب**

إننا عندما نتحدث، ننقل في الواقع: "اللغة إلى الكلام، والجملة إلى خطاب، والمعنى إلى قصد"[2]. ولا يمكن لنا أن ندرك المقصود بكل هذا، إلا: "بإقحام العناصر الخارجة عن اللغة، وهي المخاطب، والمخاطب، والسياق، أي ربط الجملة بزمان، ومكان ومخاطبين ومقام تخاطبي"[3]. وأن ينضبط كل تخاطب بأصول التخاطب؛ إذ عرف المبدأ التداولي الأول للتخاطب باسم "مبدأ التعاون"؛ للفيلسوف اللساني الأمريكي "بول غرايس.[4] "

*** مبدأ التعاون والاقتصار على جانب التبليغ وقواعد التخاطب المتفرعة عنه**

وتتمثل صيغة ذلك المبدأ[5] في: ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه، حيث لكي يحقق المتكلم والمستمع تخاطبا ناجحا، يلزم كل واحد منهما اتباع القواعد التي فرعها "غرايس" من مبدأ التعاون. وذلك بالاحتكام إلى المبادئ الأربعة من تلك القواعد وهي[6].

١- مبدأ الكم

٢- مبدأ الكيف

أ- تكلم على قدر الحاجة فقط

ب- لا تقل ما تعتقد كذبه.

ج- لا تتجاوز بإفادتك القدر المطلوب؛ ب — لا تقل ما يعوزك فيه دليل بين.

٣- مبدأ الأسلوب

٤- مبدأ المناسبة

أ — تجنب إبهام التعبير

ب — تجنب اللبس؛ ليكن كلامك مناسبا لسياق الحال.

ج — أوجز كلامك (الإطناب الزائد).

---

[1] - ينظر د. طه عبد الرحمان، اللسان والميزان للتفصيل أكثر.

[2]- paul Grice :«Logic and conversation»in COLE,peter and MORGAN,JERRY,L,(eds,):speech acs,in syntax and Semanticts, vol, 3 ACADEMIC press,New York, 1975,pp,41-59

نقلا عن محمد يونس علي، مدخل في اللسانيات، الطبعة الحديثة، يونيو 2004، ص .55 :

[3] - نفسه، ص: 55.

[4] - طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 238.

[5] - نفسه، ص: 218.

[6] - محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، يونيو 2004، ص: 49.

د – ليكن كلامك مرتبا.

من خلال فحص هاته المبادئ يتبين أنها ركزت على قواعد التبليغ وأهملت قواعد التهذيب؛ مما يلزم تطعيم ذلك بضرورة حضور قواعد التهذيب في الخطاب. وذلك باستدعاء مبدأ التأدب واعتبار جانب التهذيب.

*** مبدأ التأدب واعتبار جانب التهذيب وقواعد التخاطب المتفرعة عنه**

حيث تتلخص صيغة هذا المبدأ.[1] لتكن مؤدبا. إذ يلتزم المتكلم والمستمع وفق هذا المبدأ بقواعد التبليغ بشكل متناسب ومتكامل مع قواعد التهذيب في تحقيق الغاية التي من أجلها دخلا في الكلام. ولقد فرعت "لاكوف" على مبدأ التأدب القواعد التهذيبية الثلاث الآتية:[2] قاعدة التعفف ومقتضاها هو: لا تفرض نفسك على المخاطب. وقاعدة التشكك ومقتضاها هو :لتجعل المخاطب يختار بنفسه. وقاعدة التودد ومقتضاها هو: لتظهر الود للمخاطب. لقد اعتمد مبدأ التأدب لدى "لاكوف" بشكل متوازن على جانب التهذيب إضافة إلى جانب التبليغ، إلا أنه أورد جانب التهذيب في صورة مجردة دون أجرأتها على المستوى العملي على شكل خطوات واضحة مما يضطرنا إلى البحث عن مبدأ غيره يأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب وهو ما يتمثل في مبدأ التواجه واعتبار العمل.

*** مبدأ التواجه واعتبار العمل**

قد ورد هذا المبدأ عند: "براون" و"ليفنسن" في دراستهما المشتركة: "الكليات في الاستعمال اللغوي: ظاهرة التأدب" وتم تسميته بمبدأ التواجه كدليل على مقابلة الوجه للوجه[3] . حيث تتحدد صيغة هذا المبدأ [4] في: لتصن وجه غيرك. وارتكز هذا المبدأ على عاملين هما:[5] –قيمة الوجه الاجتماعية. ونسبة تهديد الوجه. فبناء على العامل الأول؛ يجب على المرسل أن يصون وجه غيره، ففي صيانة وجه غيره، صيانة لوجهه هو أيضا، وذلك علامة على الاحترام المتبادل والتعاون بينهما، ويقترح براون وليفنسن تقسيمين للوجه وهما[6] : الوجه الدافع: وهو رغبة الإنسان في ألا يعترض الآخرون على أفعاله. والوجه الجالب، وهو: رغبة كل واحد في أن تكون إرادته محترمة على الأقل من البعض الآخر.

---

[1] - طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص: 240.

[2] -Robin LAKOFF :«The Logic of politeness :or,Minding Your P's and Q's»,in papers from the Ninth RegionalMetting Chicago L inguistic Society,Chicago,1973,pp:292-305,
نقلا عن عبد الرحمان في اللسان والميزان، ص: 240-241.

[3] - Penelope BROWN and Stephen LEVINSON :«Universals in Language use :Politness phenomena», in GOODY,Esther,N :Questions and Politness,Cambridge University Press, 1978, pp :56-289,
نقلا عن طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، ص243 :

[4] - نفسه ص: 243.

[5] - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 103.

[6] - نفسه، ص: 103.

أما بالنسبة لتهديد الوجه؛ فقد صنف "براون وليفسون" الأفعال التي تهدد الوجه السلبي، وكذلك الأفعال التي تهدد الوجه الإيجابي وفق علاقاتها بكل من طرفي الخطاب: حيث اختص هذا التصنيف بالأفعال التي تهدد وجه المرسل بشقيه، فمن الأفعال التي تهدد وجهه الدافع[1] : التعبير عن الشكر، قبول شكر المرسل إليه، أو اعتذاراته، وقبول عرض المرسل إليه، وعدم الرغبة بقطع الوعد، أو التقدم بعرض. أما الأفعال التي تهدد وجه المرسل الجالب مباشرة، فهي الأفعال التالية[2] : الاعتذارات، قبول المدح، الندم، الإقرار بالذنب. أما بالنسبة للمرسل إليه؛ فيهدد وجهه الدافع كل تلك الأفعال التي لا يحترم فيها المرسل حرية المرسل إليه، ويحاول أن يعترضها، ومنها[3] : تلك الأفعال التي تتطلب من المرسل إليه إنجاز بعض الأفعال في المستقبل، مثل: الأوامر، والنصائح والاقتراحات، والتذكير، والتهديد والتحذير، لأنها تمارس بعض الضغوط عليه، إما بالإقدام أو بالإحجام. وكذلك الأفعال التي تتطلب منه ردة فعل إيجابية في المستقبل، باعتبارها دينا عليه يفي به لاحقا، مثل: العرض، الوعد. فهي تسبب له إحراجا إما بقبول ذلك، أو رفضه. والأفعال التي تعبر عن أطماع المرسل فيه، أو في بعض ممتلكاته، بما يدعوه إلى الاعتقاد، إما بوجوب حمايتها، أو منحها إياه، ومنها: المدح، تعبيرات الحسد والإعجاب، تعبيرات العواطف السالبة، مثل تلك الدالة على البغض، الغضب، الشبق.

أما الأفعال التي تهدد وجهه الجالب، فهي تلك الأفعال التي تدل على عدم اكتراث المرسل بمشاعره، أو رغبته، ومنها[4]: التقييمات السلبية لبعض أفعاله، مثل تعبيرات الاستهجان، النقد، المعارضة، السخرية، إذ يعبر المرسل بهذا عن عدم حبه، أو عن عدم احترامه لبعض رغبات المرسل إليه، أو أفعاله، أو خصاله الشخصية أو قيمه، ومنها أيضا: تعبيرات الاعتراض، أو عدم الموافقة، أو التحدي إذ يشير المرسل إلى ضلاله، أو خطئه و الأفعال التي تعبر عن عدم اكتراث المرسل بوجه المرسل إليه الجالب، مثل: إخافته، أو عدم توقيره، أو التلفظ ببعض الموضوعات المستهجنة أمامه، أو إعلامه بأخبار غير سارة، أو تباهي المرسل بما يسره هو أمام المرسل إليه. . ومبدأ التواجه يجعل التهديد هو السمة المميزة للأقوال، ويجعل العمل التهذيبي مقصورا على التقليل من هذا التهديد، مما يوضح بجلاء أن هذا المسلك في طلب التهذيب لا يهدف إلى التقرب من الغير بل التحوط من التهديد، والهدف من التخاطب هو حصول القرب والأنس والألف، وحتى يتسنى للخطاب حصول التقريب والتقرب من الآخر وذلك باستعانته بمبدأ يقوم على التهذيب واعتبار التقرب.

*** مبدأ التأدب الأقصى واعتبار التقرب**

يورد "ليتش "مبدأ التأدب واعتبار التقرب في كتابه المعنون "مبادئ التداوليات" ويعده مكملا لمبدأ التعاون، ويصوغ مبدأه في صورتين اثنتين:[5] إحداهما سلبية هي: قلل

[1] - نفسه، ص: 105.
[2] - نفسه، ص: 105.
[3] - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، الطبعة الأولى 2004، ص: 104-105.

[4] - نفسه، ص: 104-105.
[5] - GeoffreyLEECH : Principles of Pragmaticcts, Longman, London,1983,pp,79-151
نقلا عن طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص.247 :

من الكلام غير المؤدب. والثانية إيجابية هي: أكثر من الكلام المؤدب؛ لذلك تتفرع على مبدأ التأدب الأقصى قواعد تعكس الصورتين السابقتين[1] :-

١- قاعدة اللباقة: وصورتاها هما على التوالي:-

٢- قاعدة السخاء، وصورتاها هما:-

أ- قلل من خسارة الغير

ب- قلل من ربح الذات.

ج- أكثر من ربح الغير.

د- أكثر من خسارة الذات.

٣- قاعدة الاستحسان: وصورتاها هما:-

٤- قاعدة التواضع: وصورتاها هما:-

أ- قلل من ذم الغير

ب- قلل من مدح الذات.

ج- أكثر من مدح الغير.

د- أكثر من ذم الذات.

٥- قاعدة الاتفاق: وصورتاها هما:-

٦- قاعدة التعاطف: وصورتاها هما:-

أ- قلل من اختلاف الذات والغير.

ب- قلل من تنافر الذات والغير.

ج- أكثر من اتفاق الذات والغير.

د- أكثر من تعاطف الذات والغير.

يتبين أن مبدأ التأدب الأقصى يسعى إلى تحقيق التضامن وحصول التعاون بين المتكلم والمستمع عبر اتباع هذه القواعد التي تؤمن المستمع وتهذب الخطاب بشكل يجعل المتكلم يسلك مسلكا خاصا في تحقيق مقاصده، وأهدافه باتباع الاستراتيجية التضامنية والاستراتيجية التلميحية التي تنأى عن التوظيف المباشر والصريح للأمر والنهي والاكتفاء بالتلميح إلا أنه قد ينحرف المرسل بقاعدة اللباقة عن مسارها الصحيح ليبجل المرسل إليه ويرفع من سلطته ليمارس هذا الأخير السلطة والخطة التوجيهية في الخطاب، ولا يتنازل من عليائه.

إن هاته المبادئ التخاطبية السابقة تتفرع عنها الاستراتيجيات الخطابية؛ حيث تتجلى الاستراتيجية التضامنية في عدد من القواعد التخاطبية وذلك كقاعدة التشكك وقاعدة التودد لدى "روبين لاكوف"، كما أن نظرية الوجه "لبراون" و"ليفنسون" تسفر عن تأسيس خمس استراتيجيات وهي: استراتيجية التصريح، واستراتيجية التأدب الإيجابي واستراتيجية التأدب السلبي والتلميح والصمت، والأمر نفسه بالنسبة لليتش في قاعدة اللباقة. كما تنبثق الاستراتيجية التوجيهية من مبدأ الكم لدى "غرايس" ومن "نسبة تهديد الوجه" لدى "براون وليفنسون" حيث أن "غرايس" في أصوله التخاطبية ركز على أهمية تبليغ القصد وتحقق المراد من الخطاب لدى الطرفين معا دون إعارة أي اهتمام للمسلك التهذيبي الأخلاقي، أما "براون وليفنسن" فقد بنيا مبدأهما التداولي التخاطبي على أساسين هما: مفهوم الوجه ومفهوم التهديد القائم على الأمر والنهي الصريحين.

كما تجد الاستراتيجية التلميحية منطلقاتها في مبدأ "غرايس" ومبدأ التواجه لدى "براون وليفنسون" حيث نصا مباشرة على استراتيجية التلميح وكذلك لدى "روبين لاكوف" في قاعدة التعفف. أما بالنسبة للاستراتيجية

[1] - نفسه، ص: 246.

الإقناعية: فهي تجد أصولها في قاعدة الاتفاق لدى "ليتش" وفي مبدأ التواجه لدى "براون وليفنسون" وفي قاعدة التعفف وقاعدة التشكك وقاعدة التودد لدى "لاكوف". تشكل هاته الاستراتيجيات، إذن، باستثناء الاستراتيجية التوجيهية؛ مدخلا أساسيا لكل فعل تنموي ناجح ومفتاحا من مفاتيحه المهمة. كما أن الوقوف عند الخطاب وعلاقته بالتنمية والتوقف على الجسور التي تتحقق بها هذه العلاقة على أرض الواقع يمكن من التوصل إلى كون العلاقة بين الخطاب والتنمية هي علاقة جدلية سلبا وإيجابا. كما أنه لا تنمية بدون استراتيجيات تخاطبية توافقية مع روح العصر ومنظومة القيم والحقوق الإنسانية الكونية والحية، ويظل ذلك مرهونا بمدى تكوين الموارد البشرية تكوينا لسانيا تداوليا بدل الاقتصار على التكوين التقني فقط. مع العمل على ضرورة تبني المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للخطاب المحفز بدل الخطاب المستفز.

ولذلك فإن توظيف استراتيجيات التخاطب كفيل بالقضاء على معيقات التنمية من تعصب وأنانية وتطرف وإرهاب وكبرياء وعجرفة؛ مما يقتضي ضرورة إخضاع شكل الخطاب وأهدافه لمنطق التأدب والتهذيب، ومراعاة سياقات المتخاطبين التنموية وفق استراتيجيات مناسبة لكل سياق، والتخلي عن كل أشكال الخطاب الممثل لعلاقة السلطوية، والتنافرية، والتراتبية، والتفاوتية، وتبني كل أشكال الخطاب الممثل لعلاقة التضامن والمساواة والتواضع.

*** خاتمة**

إن العمل والاشتغال على الخطاب في علاقته بالتنمية وفق المنظور التداولي أدى إلى تحقيق أهداف إجرائية وعملية، والتي نروم منها أن تمثل الصورة الواقعية الصحيحة التي يجب أن تكون، وذلك عن طريق:-

١- إثارة انتباه الجميع للجدلية القائمة بين الخطاب والتنمية سلبا وإيجابا كما وكيفا؛

٢- اعتبار الإصلاح اللغوي المدخل والمفتاح لكل تغيير مأمول ومأمون؛

٣- ضرورة تمكن المخاطب والمخاطب معا من الاستراتيجيات التخاطبية الكفيلة بتحقيق التنمية وذلك عن طريق تسليحهما بالأدوات اللغوية والآليات الخطابية المناسبة لكل استراتيجية؛

٤- إقناع أصحاب المواقع الوظيفية والرسمية بضرورة نهج أسلوب إداري قوامه التضامن والتلميح والإقناع على مستوى الخطاب بدل التوجيه والتجريح والتسلط والتعتيم والتمويه؛

٥- تجلية الغموض القائم حول أهمية الخطاب ومدى تمفصله وفق استراتيجيات متغايرة متناسبة مع كل سياق معين بدل الإيهام بوجود استراتيجية تخاطبية نمطية واحدة لا غير؛

*** المـــــراجع**

أولاً- المراجع العربية

أمارتياصن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 303، مايو 2004.

حسن مصدق، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2005.

طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998.

عبد العزيز أشرقي، العامل والمفهوم الجديد للسلطة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003.

عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2004.

عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، الطبعة الأولى، مارس 2004.

عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص، المفهوم، العلاقة السلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.

محمد سويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2008.

محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، يونيو 2004.

محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، يونيو 2004.

ثانياً– المراجع الأجنبية

paul Grice :«Logic and conversation»in COLE,peter and MORGAN,JERRY,L,(eds,):spe ech acs,in syntax and Semanticts, vol, 3 ACADEMIC press,New York, 1975,

Robin LAKOFF :«The Logic of politeness :or,Minding Your P's and Q's»,in papers from the Ninth RegionalMetting Chicago L inguistic Society,Chicago,1973.

Penelope BROWN and Stephen LEVINSON :«Universals in Language use :Politness phenomena», in GOODY,Esther,N :Questions and Politness,Cambridge University Press, 1978

GeoffreyLEECH : Principles of Pragmaticcts, Longman, London,1983